

اي العرة والنج في حق الغائب فلو صام الثلاثة الايام ثم قوت لا يجوز بصومه
 عن صوم الغائب بالاجماع وبعد الاحرام بالعمرة في المجتمع وان يكون في
 الثلاثة في شهر الحج اي من تلك السنة فلو قوت قبل شهر الحج وصامها لم يجز به
 ولو صام بعد ما دخلت اشهر الحج جاز بعد تحقق الاحرام قال الشيخ رحمه
 في منسكه الكبير وذكر في منسكه العجني لو قوت قبل اشهر الحج لا يجوز له صوم الثلث
 في اشهر الحج قبل ان يحرم للقران بلا خلاف ولو صام بعد ما احرم في اشهر الحج جاز
 انتهى وقال ايضا في شرائط صحة صوم الثلاثة ان يات في اشهر الحج
 من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه صرح به
 في المنافع انتهى ثم اعلم ان كل ما هو شرط في صوم الغائب فهو شرط ايضا في صوم
 المتعمه بلا خلاف الا الاحرام بالحج فانه ليس بشرط لصحة صوم المتعمه في ظاهر
 المذهب على قول الاكثر وانما الشرط ان يكون بعد احرام العرة فقط فلو صام المتعمه حتى
 في اشهر الحج بعد احرام العرة قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام بالحج حال
 صوم الثلاثة شرط في جواز صوم الغائب وانما المتعمه فالأكثر على عدم اشتراط ذلك
 في الجواب وهو لا يجوز له بعد ما احرم بالعمرة في اشهر الحج قبل ان يحرم بالحج قاله
 اصحابنا يجوز سواها في العمرة لم يفتى انتهى وان يقع عام صامها اي
 الثلاثة قبل يوم النحر فان لم ييم اصلا او صام يوما او يومين حتى دخل يوم النحر
 فقد فات البدن وتحتم الاصل وهو الدم كما تقدم ولا يسقط عنه مدة عمرة حتى
 قد عليه الا انه بمكة وما يكون اخرها اي الثلاثة بان يصوم يوم السابع ويوم
 الثامن ويوم التاسع الذي هو يوم عرفة مستحب وانما كان ذلك مستحبا
 لان الصوم بدله عن الهدي فيستحب تأخيرها الي اخره وان يقدر عليه
 الاصل وهو الهدي كما يستحب تأخيرها لتتم في اخر وقت الصلوة رجالا ان يقدر
 على الاصل وهو لما ذكره هذا وان يكون ما جزا عن الهدي في ايام النحر فلا تعتبر
 قدرته عليه قبلها اي ايام النحر وكذا بعد ما قوت صام الثلاثة الايام وهو
 قادر على الدم قبل ان يشرع في الصوم او بعده او في خلافه ثم يجز عنه يوم النحر
 قبل حلقه جاز صوم ولو صام الثلاثة كما يكونه فقيها عما جزا ثم ايسر وقد علم الهدي

يوم النحر فنية تنص بان صومها فان كان اقتدره عليه قبل الاطلاق اي بالهلق والتفتيح
 بطل صومه الفري صامه ووجب عليه الدم لقرنته على الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدن كما لو وجد التيمم المائي خلاله او بعده قبل الصلاة وان كان اقتدره
 عليه بعده اي الاحلال ولو في ايام النحر صح صومه ولا شيء عليه اي ولا يجب
 عليه الهدي كما لا استقر ارب البرك في موضع الاصل ولا يجتمع بين البدن والهيك وان
 لم يتحل حتى مضت ايام النحر فاسرع وقدر لم يجب الهدي واجزا صومه
 هكذا روينا الحسن عن ابي حنيفة لان الذبح مؤقت بايام النحر فاذا مضت فقد
 حصل المقصود وهو باحة التحلل بلا هدي كما انه يتحل ثم وجد الهدي بعده زاد
 النسخ رحمه الله في منسكه الكبير وان يكون اداها على الوجه المستوفى فلوا اذا هما
 على غير وجهه استبان احرام القارضة بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الهيام
 وعليه حكم سر وطا صلا ان الصوم انما يقع بدلا عن دم النحر لا عن دم الهيام
 الاحرام في اشهر الحج بالقران او لم يتعمه فليس بشرط فلو احرم قبلها وطاف للعمرة
 اكثره فيها جاز وانما صوم السبعة الايام فشرط صحته بعد الوطى المتقدمة
 تقديم صوم الثلاثة الايام عليها فلو لم ييم الثلاثة الايام قبل يوم النحر صام
 السبعة لا يجز به صومها وتحتم الدم وان يصومها اي السبعة الايام بعد منى
 ايام التشريف لانه الصوم فيها انتهى عنه فلو صام شيئا منها قبلها لم يجزه ولو لم يكن
 واصلها ما قبله وفيه يقع راما السبعة فلا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد
 اتمام حمل الواجبات لانه معلق بالرجوع ويجوز بعد التوالغ من افعال الحج بمكة
 قبل الرجوع الي الاهل عندنا سواء نوى الاقامة بمكة او لم ينوكن المستحب
 ان يصومها بعد الرجوع الي اهله وان نوى الاقامة بمكة جاز له صوم السبعة
 بمكة بالاتفاق ولا يجوز صومها في ايام النحر والتشريف كذا في البدائع والبحر
 الراسخ واعلم انهم اتفقوا ان صوم الثلاثة بدلا عن الهدي واقتناء الصوم
 السبعة قال ابو عبد الله الجرجاني انه ليس ببدل بدليل انه يجوز مع وجود
 الاصل بالاجماع ولا جواز البدل مع وجود الاصل وقال ابو بكر الرازي انه يدل

وخلعهم

يوم

وذكر ما لا بد من
 وقت يجوز على المكة
 الايام بالاهل او في
 يقع منه